



## العمالة الوافدة واحتمالات التوطين والتجنيس

بالمملكة العربية السعودية الشقيقة المرحوم الدكتور غازي القصيبي الذي شدد على أهمية تحديد إقامة العمالة الأجنبية في (السعودية) ودول الخليج بشكل عام" مؤكداً أن تجاهل هذا الأمر "يفرض استحقاقات تفرضها الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها" المملكة ودول مجلس التعاون الأخرى، وكان وزير العمل السعودي بذلك يشير إلى المخاوف من فرض واقع تجنيس العمال الأجانب الذين أمضوا عدداً كبيراً من السنوات في دول الخليج التي لا تمنح جنسياتها للوافدين، وأضاف الوزير السعودي وقتها: "لا نريد أن يأتي اليوم الذي يفرض علينا أن يكون للعمال تمثيل في برلماننا ومجالسنا البلدية".

• وكان المحلل الكويتي المعروف الدكتور عابد المناع قد أكد أن "هنالك من دون شك خوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي من أن تجبر في يوم ما على القبول بشيء لا يرضيها كمنح مزيد من الحقوق لليد العاملة الوافدة أو حتى الجنسية".

• وأود أن أختتم هذه الوقفة بالرجوع إلى تجربة بريطانيا التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 67 مليون نسمة، 13 % منهم فقط مقيمون ممن ولدوا خارج بريطانيا أو من غير أصول بريطانية، وأن ما لا يقل عن 2.5 مليون من الوافدين أو المهاجرين المسلمين وأبنائهم قد تمكنوا من الحصول على الجنسية البريطانية وبنسبة 4.7 % من السكان، وتمكن الكثير منهم، من خلال القنوات الديمقراطية، من الوصول إلى مختلف مواقع السلطة العليا من وزراء أمثال سعيدة وارسى وساجد جاويد وغيرهما، كما أن صادق خان يشغل منصب عمدة لندن العاصمة، وأن هناك 15 عضواً مسلماً في مجلس العموم و11 في مجلس اللوردات، وأن رئيس وزراء بريطانيا الحالي بوريس جونسون هو من أصول تركية مسلمة، حيث إن جده الأكبر علي كمال بك كان آخر شخص شغل منصب وزير الداخلية في الدولة العثمانية.

اجتماعي يعزز حجمها ونفوذها الاقتصادي والدعم السياسي لها الخارجي من دولها أو من خلال الالتزامات الدولية لدول المجلس تجاه المجتمع الدولي.

• وقد أسهبت العديد من الدراسات المتخصصة المعتمدة في تحديد القواعد القانونية التي يمكن للعمالة الوافدة أو المهاجرة المطالبة على أساسها بجنسية الدولة المضيفة؛ منها الدراسة التي أعدها لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور أحمد حسن البرعي؛ المحامي لدى المحاكم العليا أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية بجامعة القاهرة حول "الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، كما أن الدكتورة ميثاء سالم الشامسي التي عينت وزيرة دولة بالإمارات العربية المتحدة كانت قد قدمت دراسة قيمة إلى اجتماع خبراء الإسكوا بشأن الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية وكان عنوانها: "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي.. دروس مستقبلية".

• ونعيد إلى الذاكرة بهذا الصدد ما ورد على لسان مندوب الهند ومطالبته بتجنيس العمالة الهندية الموجودة على أراضي دول الخليج العربية ومنحها حقوقها السياسية، وعدم ربط بقائها بمدة معينة كما هو مقترح من دول المجلس خمس سنوات واعتبارها عمالة مهاجرة وليست وافدة؛ وذلك في إحدى جلسات "منتدى حوار المنامة" (اعتقد في دورته الثالثة عشرة) التي عقدت في البحرين في العام 2017 والتي كان من أبرز ملفاتها مكافحة التطرف والإرهاب، والشركات الأمنية بالمنطقة، والتحديث الدفاعي في الخليج، وإنشاء بنية أمنية مستقرة في الشرق الأوسط، ولم تكن تلك المطالبة مفاجئة أو جديدة، ولكن الجديد فيها كان طرحها في ذلك الوقت بشكل علني ورسمي من قبل ممثل الحكومة الهندية.

• كما نعيد إلى الأذهان التصريحات المتكررة لوزير العمل والشؤون الاجتماعية الأسبق

التي أصدرها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجي، إلى أن "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، وإن كانت تخلو من نصوص تقرر للمهاجر بالحق في اكتساب جنسية دولة الاستقبال، إلا أن التصديق عليها سيعزز الظروف التي تشجع على تجنيس المهاجرين".

• واعتبرت الدراسة أن ذلك "سيكون نتيجة الإقامة فترات طويلة من الزمن بهدف اكتساب الحقوق المترتبة على الخدمة الطويلة وفقاً لأحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية وقوانين الجنسية، وكذلك نتيجة لم شمل أسر المهاجرين ومن ثم ولادة (الأجيال الثانية) من المهاجرين على أرض دولة الاستقبال".

• وأشارت الدراسة إلى أن "الاتفاقية راعت في نصوصها بشكل واضح مصلحة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وغلبتها على مصالح دول الاستقبال"، التي تعد دول الخليج أبرزها.

• وتعتبر "الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" التي اعتمدت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أهم اتفاقية تعترف بحقوق المهاجرين وأسرهم وتضع آليات لحماية دولية مناسبة لحقوقهم.

• وفي حالة القول بأن دول المجلس لم تصادق على هذه الاتفاقية أو عند الحديث عن مدى المصادقة على هذه الاتفاقية والالتزام بها، فإن هذه الاتفاقية تعتبر إحدى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، وقد أكدت في ديباجتها على الترابط بينها وبين صكوك الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، علاوة على أنها أشارت كذلك إلى المبادئ والمعايير الواردة في الصكوك ذات الصلة التي أقرتها منظمة العمل الدولية والتي تعد بنوداً من القانون الدولي العرفي الذي يلزم الدول الأطراف وغير الأطراف في الاتفاقية.

• ولا يمكننا أن نتغافل عن حقيقة أن التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون صارت تضم بحجم محسوس شرائح واسعة تجذرت واستقرت وتوالدت وتكاثرت، وأصبح لها كيان

• ليكن الجميع على اطمئنان وثقة بأن القادة والمسؤولين المعنيين في دول مجلس التعاون الخليجي على دراية وإدراك تامين بطبيعة وخطورة التحديات التي أصبحت تفرضها الآن قضية العمالة الوافدة على مجمل الأوضاع الصحية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية في بلداننا الخليجية؛ بعد أن صارت هذه الأخطار والتحديات الآن أكثر وضوحاً وتجلياً نتيجة لتداعيات وإرهاصات الهجمة الشرسة التي تعرض لها العالم على يد فيروس كورونا، كما أن على الجميع أن يطمئنون ويثقوا أيضاً في أن قادتنا وكبار المسؤولين المعنيين في دولنا الخليجية قادرين وعازمون وعلى مستوى المسؤولية للتصدي لهذه التحديات والأخطار وتجاوزها بكل حكمة واقترار.

• وعندما أشرنا من قبل، ضمن الحلول المقترحة، إلى تبني ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، تنفذ تدريجياً وعلى مراحل زمنية؛ لضمان عودة الفائض عن حاجتنا من هذه العمالة إلى أوطانها، أخذين في الاعتبار الجوانب والعوامل الإنسانية والأخلاقية والاعتبارات العملية والقانونية، وقلنا إن علينا أن لا نستبعد إمكان توطین ومنح الجنسية إلى عدد كبير منهم طوعاً أو قسراً، ومن الأفضل أن نختار الخيار الطوعي، بحيث تتمكن من التقاط وإدماج أفضل القدرات والخبرات منهم ضمن كوادرننا الوطنية، وفي هذا الصدد شك بل استبعد بعض القراء والمتابعين وجود أية أرضية قانونية تتيح لأي مقيم في دول المجلس المطالبة بحق التجنيس.

• وللإجابة على ذلك نشير إلى مدونة كتبت في الصفحة الإلكترونية لهيئة تنظيم سوق العمل منذ تاريخ 30 أكتوبر 2008 تحت عنوان "استقرار العمالة فترات طويلة يهين الظروف للمطالبة بالجنسية" والتي جاء فيها ما يلي: "اعتبرت دراسة صدرت حديثاً أن ميل العمالة الوافدة في منطقة الخليج إلى الاستقرار لفترات طويلة سيخلق وضعا مقلقا في المنطقة، من حيث تهيئة الظروف لها للمطالبة باكتساب الجنسية، ولفتت الدراسة

# استخدام الروبوتات الطبية بأجنحة العزل الطبي

## تعد التجربة الأولى على مستوى البحرين والخليج العربي



صناعي والميكروسكوبات وغيرها. كما أنه مثبت به كاميرا حرارية لنقل درجة الحرارة عبر الإنترنت لحجرة الفريق الطبي، ويوجد كاميرا حرارية أخرى تعرض صورة للجسم بتدرج الألوان من الأزرق إلى الأحمر حسب الحالة. وأيضاً يمكن استخدامه في خدمة الاستقبال لمنع دخول فرد يحمل درجة حرارة مرتفعة، فيعطي صوت تحذير إذا ارتفعت عن 37.3 ويرسل التاريخ والوقت والرقم الشخصي لغرفة التحكم في حالة تزويده ببيانات الموجودين بالمكان.

وأضاف الصباح "أما الروبوت الثالث (Robot Net 21)، فهو روبوت معقم يمكنه استخدام عدد كبير من السوائل المعقمة، فيستطيع تعقيم الحجر الصحي باستمرار وأيضاً حجر العمليات والأماكن التي يجب تعقيمها من دون وجود إنسان، فنستطيع التحكم به عن بعد وبه كاميرا للتعرف على الوجوه ويستطيع إرسال رسائل صوتية قبل التعقيم بلغات مختلفة".

وسرعة العمل المنجز. من جهته، قال مهندس المشروعات الطبية في وزارة الصحة علي الصباح إن الوزارة تسلمت 3 أنواع من الروبوتات الطبية، الأول (Robot Net 20) وهو من أهم الروبوتات في الحجر الصحي، إذ يستطيع توزيع الطعام والأدوية للمرضى ويستطيع أيضاً التعرف على وجه المريض وإعطائه جملة ترحيب ويمكن متابعة حركته عبر الإنترنت من حجرة تحكم "كونترول"، كما يمكن للمريض أن يتحدث مع الطبيب المعالج من خلاله، فهذا قد يحمي تعرض الفريق الطبي لخطر العدوى بنسبة 80 %، إذ يمكن تعقيمه لعدم خروج العدوى من المستشفى وأيضاً يوفر من نفقات تعقيم الفريق الطبي وتقليل عدده.

وأشار إلى أن الروبوت الثاني (Ro- bot Infirmiere nurse robot)، يُعتبر من أشهر الروبوتات العالمية التي تنقل الأدوية والطعام للمرضى ويمكن تزويده بأجهزة طبية متطورة مثل رسم القلب والضغط وأجهزة تنفس

والأمراض الباطنية بمجمع السلمانية الطبي جميلة السلمان إن هذه الأجهزة ستقدم حماية أكبر للكادر الطبي وستقلل من نقل العدوى وستحمي العاملين في قسم التعقيم من تعرضهم إلى مواد كيميائية بشكل دائم، كما ستوفر الوقت وتقلل الجهد على الكادر الطبي، لافتةً إلى أن هذه تجربة أولية لتقييم أداء الروبوتات في المراكز الصحية، وهي التجربة الأولى على مستوى مملكة البحرين والخليج العربي.

من جانبه، قال رئيس التمريض بمركز إبراهيم خليل كانو الصحي للعزل حسين علي مرزوق إن استخدام هذه الروبوتات سوف يحدث نقلة نوعية في تعامل الكادر الصحي مع المرضى في مركز العزل، إذ يُسهّم استخدامها في الحد من الاتصال المباشر مع المرضى المصابين وبدوره يُسهّم في التقليل من نقل العدوى للطواقم التمريضية، كما يخفف من الأعباء التي يقوم بها الطاقم التمريضي مثل فحص الحرارة للمريض وغيرها من مهام، ما ينعكس على زيادة

بالتكنولوجيا الحديثة للحد من التعرض المباشر بين الحالات القائمة ومقدمي الرعاية الصحية؛ حفاظاً على صحة وسلامة مقدمي الرعاية الصحية في الصفوف الأولى لمكافحة جائحة فيروس كورونا.

وأكدت سعي المعنيين بالفريق الوطني والوزارة لإيجاد حلول تقنية متقدمة، ومنها استخدام الروبوت الذكي في تقديم بعض الخدمات التمريضية مثل فحص حرارة الجسم والمؤشرات الحيوية وتقديم الأدوية وتتبع المريض وتقديم الوجبات والتعقيم وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المريض.

وقامت الوزارة بالتعاون مع إحدى الشركات الفرنسية الموجودة بالمملكة لتوفير عدد من الروبوتات لتجربتها وتقييم مدى فعاليتها في تقديم الرعاية الصحية.

وأضافت "إن 3 أنواع من الروبوتات نقلت إلى أجنحة العزل والعلاج وجار تدريب الممرضين على استخدامها وبرمجتها". وقالت استشارية الأمراض المعدية

19، وأن هذه التجربة ونتائجها سوف تحدث نقلة نوعية وتغييراً جذرياً في أساليب وتقنيات التشخيص والعلاج في المملكة، لافتةً إلى أنه لأول مرة في تاريخ القطاع الصحي بمملكة البحرين يتم استخدام الروبوت في تقديم الخدمات الصحية.

وأضافت الأحمد أنه سعيها من وزارة الصحة لتوفير أعلى درجات الحماية والسلامة للكادر الصحية، ومن خلال متابعة آخر المستجدات والتقنيات التي تطرح في مجال تشخيص وعلاج فيروس كورونا "كوفيد 19"، وبعد الاطلاع على تجارب دول عدة في هذا المجال، ارتأت وزارة الصحة في مملكة البحرين الاستفادة من هذه التقنية المتطورة لمساعدة الأطباء والممرضين في رعاية الحالات القائمة بالفيروس، وتقييم مدى فعاليتها، ومن ثم دراسة الاحتياجات لزيادة عدد هذه الروبوتات الذكية؛ لدعم خدمات الطواقم الصحية بالعزل والعلاج مستقبلاً.

وأوضحت الأحمد أنه تمت الاستعانة

**المنامة - بنا**

بدأت وزارة الصحة باستخدام 3 روبوتات طبية في أجنحة العزل الطبي بالمستشفيات والمراكز المختصة للعزل، إذ انطلقت تجربتها في مركز إبراهيم خليل كانو الصحي للعزل، حيث يمكن استخدام الروبوت الأول في نقل الأدوية والطعام. ويمكنه من خلال كاميرا حرارية أن يُرسل صورة مع درجة الحرارة لمركز التحكم، بينما يقوم الروبوت الثاني بتعقيم غرف العزل ومرافق المركز الطبي. أما الروبوت الثالث فيستخدم لنقل المستلزمات الطبية ويتميز بسهولة الحركة وحمل أوزان ثقيلة.

وبهذا الشأن، كشفت الوكيل المساعد للموارد والخدمات بوزارة الصحة ورئيس مشروع استخدام الروبوت في الخدمات الصحية فاطمة الأحمد، عن أن القطاع الصحي بمملكة البحرين يشهد طفرة جديدة مع بدء استخدام الروبوتات الطبية في مواقع العزل والعلاج من فيروس كورونا كوفيد